مستقبل الدور الإقليمي والإقتصادي للعراق
الرؤى والإستراتيجيات

الدكتور نوفل قاسم علي الشهوان*
nawfal057@yahoo.com

المستخلص

يتركز البحث في الموضوع على سبل إستعادة العراق كإقتصاد مؤثر من إقتصادات الشرق الأوسط لسبل نهوضه بعد أكبر أزمة عصفت به في تاريخ المنطقة من خلال المرور بشكل خاطف على أوضاعه الداخلية في السنوات الاخيرة والتغيرات التي طرأت عليه وعلى علاقاته الإقليمية وآثار أزمته على المنطقة، والانتقال إلى الدور الأقليمي لدور الجوار في إستقرار أوضاعه، وأخيراً تمحيص الستراتيجيات النهائية التي ترى إمكانات النجاح الأفضل لدور اقتصادي وإقليمي للعراق الجديد.

بطبيعة الحال يشمل البحث تحليل الإقتصاد والمجتمع والدولة ولكنه يركز على التحليلات المختلفة وعلى المتغيرات الإقتصادية كونها القاسم المشترك بين جميع المتغيرات غير الإقتصادية في مناقشة السياسات الإقتصادية القائمة والبديلة. ويفترض البحث ان " مرحلة تفتيت الإقتصاد العراقي قد بدأت فعلاً " وماضية بلا حدود تهميشاً للمجتمع وتداعياتها على المجتمعات المجاورة، ويهدف إلى إستشراف مستقبل الدور الممكن للعراق اقليمياً واقتصادياً والوقوف على البديل في حال عدم التمكن من النهوض والاستمرار بالاستنزاف والازمات بدون جدوى.

ويستجلي منظار المصالح الإقتصادية طريق عدالة الفرص وتكافؤها والتجرد الكلي سبيلاً لإعادة البناء الحقيقي وفي كسر طوق اركان المثلث الحرج محلياً واقليمياً ودولياً في مجالات: الأمن المفقود بسبب؛ الاحتلال (وما تلاه من تخبط أميركي في العراق)؛ وما نجم عنه من حل للعقد الاجتماعي الذي كان قائماً.

---

* مدرس/ رئيس قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية/مركز الدراسات الإقليمية. جامعة الموصل.

إنتهت الدراسة إلى ضرورة ظهور الدور العربي في تحمل مسؤولية إعادة بناء الجبهة الاجتماعية الداخلية المفككة، وخلق النظام الإقتصادي الذي يستند إلى مبادئ واقعية من الحكم الجيد وإعادة بناء البنى التحتية لعراق موحد ومتماسك لتجاوز محنته، وإلا فالبديل الآخر لن يكون سوى التمزق والانهيار وجر المجتمع إلى كارثة حقيقة لا تبقي ولا تذر.

مستقبل الدور الإقليمي والإقتصادي للعراق
الرؤى والإستراتيجيات

الدكتور نوفل قاسم علي الشهوان*

١. مدخل

بات واضحاً للجميع حجم المعاناة التي يعيشها المجتمع العراقي منذ ثلاثة سنوات والمتزايدة بأستمرار حتى كتابة هذه السطور، وأن مرد التدهور الأمني الذي صاحبها هو تناسبه الطردي مع الصراع المتفاقم داخلياً لأسباب كثيرة، من بينها فشل عملية بناء نظام اقتصادي عراقي جديد وما نجم عن ذلك من أزمات مستعصية مقبلة على المزيد من التعقيد مع الزمن. وعملية البناء كانت ولا زالت عبارة عن محاولة لأعادة هيكلة المجتمع والإقتصاد ورسم طبيعته الجديدة بفرض قيم معينة للأقتصاد المتحرر على أفراد المجتمع ووضع أقتصاد جديد سيكون أفضل مما سبق على جميع الأصعدة.

الأستقرار السياسي والإقتصادي شرط أساسي موجب لأية أستراتيجية للبناء والتطوير وخلاف ذلك مما يعيشه المجتمع في السنوات الاخيرة لا يشير إلى عدم امتلاك الرغبة والقدرة على تبني استراتيجية لأعادة البناء فحسب وإنما يترك آثاراً سلبية وتداعيات خطرة على مستقبله وعلى علاقاته بالإقتصادات المجاورة في المنطقة. فأي دور يمكن لنظام اقتصادي مفترض سيلعبه في المنطقة وهو يصارع محن التغيير تحت حالة من التدهور الأمني والإقتصادي برغم الارتفاع النسبي لمتوسط الدخل الحقيقي للفرد في العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ ؟ وبدون الخوض في الآثار السيئة التي نجمت عن فشل قيام اقتصاد جديد وجيد، كما كان مؤملاً له، من معدلات البطالة وفقر وتضخم الاسعار

* مدرس/ رئيس قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية/مركز الدراسات الإقليمية. جامعة الموصل.

والازمات الإقتصادية – الاجتماعية التي نشأت عن تدهور الخدمات الأساسية وتراجع البنية الإقتصادية وانحسار النشاط الزراعي واختفاء القطاع الصناعي والدمار الذي اصبح صفة ملازمة لقطاع الكهرباء والطاقة.. يكون من الطبيعي القول ان إنهيار النظام الإقتصادي ترتب عليه حسما نهائياً لمسألة انهيار النظام الإقتصادي الاقليمي العربي[١] وغاب الاستقرار عن المنطقة بكاملها وأمتدت آثار ذلك اليها بأكثر مما يمكن توقعه، ورغم ذلك تبقى الآمال متفائلة ومعقودة على ان ينسل من بين الآثار المضاعفة ما يمكن ان يقدم فرصة لأعادة بناء الإقتصاد العراقي وان تكون هذه الفرصة مجالاً لبناء ما يعرف بالمجتمع المدني على اسس حضارية او متطورة عما كان سائداً.

من البديهي ايضاً والثابت أنه لن تكون هناك فرصة جدية جديدة مالم تقترن بإنزياح الاسباب التي أدت إلى ظهور تفاقم هذه المشكلة، ومن بينها سلطة الاحتلال، والتردي الأمني وجذوره، وغيرها، وان تقترن كذلك بعملية واسعة من الاصلاحات الحقيقة والصحيحة سياسياً واقتصادياً.

وحيث ان التركيبة السوسيولوجية الاجتما – اقتصادية ترفض تماماً وجود أي شكل من أشكال الوجود الاجنبي قبل البدء بالمشاركة الفعلية بأعمال البناء والأعمار، فأن أي نظام اقتصادي وقبله النظام السياسي الذي سوف يترشح او يعاد بناؤه، سيكون فاقداً للقبول العام، وللتأييد اللازم للحفاظ على الاستقرار، وستكون كل جهوده عرضة للطعن في مصداقيتها، ومن ثم سيفقد التأييد والدعم الأقليمين كذلك.

ولذا يمكن القول، في ضوء الاوضاع المختلفة التي يعيشها المجتمع العراقي، أنه فاقداً لأهم مقومات ونجاح الاستقرار الطبيعي اللازمة لعمل ونشاط ابناء بشكل مشترك من اجل بناء اقتصاد العراق وخلق البيئة الاساسية لعملية التنمية فيه وتوفير المناخ الإقتصادي للأستثمارات الحكومية والخاصة وبناء قطاعاته الاساسية وخاصة قطاع النفط وقطاع الطاقة والكهرباء وقطاع الصناعة[٢]، وفي مقدمة هذه المقومات: الهدوء الأمني، وكذلك ما يعرف بالعقد الأجتماعي، وكلاهما ليسا قبل حل مشكلة الاحتلال.

يكون من قبيل الجزم أن غياب هذه المقوّمات الثلاثة أو بعضها يعني بقاء حل المشكلة على طريق مغلق لأنها تكوّن فيما بينها الزوايا التي تنطلق منها

التفاعلات المختلفة بشكل متلازم فيما بينها في تطورات الاوضاع المضطربة في العراق بشكل متواصل، ومكونة ما يشابه المثلث الحرج التي استحكمت زواياه في الحيلولة دون مغادرة هذه المآزق الآتية: الهدم بدل البناء؛ والتفكك بدل الاندماج؛ وقبل ذلك النجاح في هدم الكيان الإقتصادي للمجتمع والفشل في تقديم البديل لذلك؛ بما يصور حالة التواصل الإقتصادي في جميع المجالات التي يعيشها الفرد.

ويمكن قراءة الآثار الانتقالية التي أفضت إلى الأوضاع الاقتصادية الراهنة في العراق بالبدء بدائرة التغيرات التي حصلت في الخارطة السياسية – الاجتماعية للمجتمع كما يأتي: احتلال العراق الذي خلق فراغاً أمنياً، والاخير بدوره أدى مع الزمن والبطؤ في التحولات.. إلى انفراط العقد الاجتماعي داخل التركيبة السكانية للمجتمع، وقد استحكمت عناصر التأزم بين مكونات المجتمع من ناحية وبينها وبين القوات الاجنبية من ناحية اخرى وكونت ما دعي بالمثلث الحرج.

على الصعيد الاقتصادي الكلي فإن فشل أوضاع ما بعد التغيير في الأتيان بنظام متماسك وبديل قادر على تدارك تلك الآثار أفقد الدولة أهم مقوماتها وهو المجتمع الاقتصادي من جانب، وعمل الشكل الجديد للساحة العراقية على تقويض ما تبقى من بنى تحتية مفككة وألحق بالبنية الأساسية للاقتصاد دماراً كبيراً من ناحية ثانية، وغابت مع العقد الاجتماعي امكانات المناخ اللازم للاستثمارات رغم التهيئة النفسية والذوقية للمجتمع للإقبال على العمل في اقتصاد سوق متحرر ومنفتح من ناحية ثالثة. ومع غياب القطاع الزراعي فيه تركز النشاط الاقتصادي في المجالات الخدماتية والتجارية اعتماداً على الموارد الريعية في الإنفاق العام واعتماد ما يقارب المليونين فرد (ثلث قوة العمل تقريباً) على الرواتب الحكومية وانخراط الثلث الثاني في الانشطة الخدماتية وبطالة كاملة للثلث الأخير.

مع استمرار التفاعلات بين التراجع الكبير في البنية التحتية والارتكاز والتفكك الاجتماعي العمودي للسكان في ظل غياب النظام الإقتصادي بآلياته وتقاليده (وليس بقوانينه ومؤسساته الهشة) دخل الإقتصاد العراقي في دوامة عدم الاستقرار المزمنة وأضحى عرضة لمخاطر الشطب من الخارطة الإقتصادية للمنطقة وللشرق الاوسط. وفي الاعتقاد بحسب الصورة التحليلية المطروحة فأن أي مخطط أو استراتيجية توصف مخرجاً من تداعيات تلك المتغيرات السياسية ومن الإقتصادية لن يكون له نصيب من النجاح الحقيقي الا بالعودة واعادة التصحيح مع جذور المشكلة في مربعها الاول بالنهج الذي يطرح نفسه على أسس علمية مدروسة، قد تكوّن الرؤى المطروحة في هذه الورقة احدى ثناياها.

وبذلك تهدف هذه الدراسة إلى: " تحليل أهم المسارات المحتملة لمستقبل الدور الاقليمي للعراق مع آثاره على فرص إعادة النهوض البديلة والمرتقبة"، والتعرف إلى بعض الاسباب التي تعد تلك الاسباب فرصاً ضائعة محلياً وإقليميا. فالتنمية التي تحققت بعض معدلاتها في منطقة الشرق الاوسط ستبقى متأثرة سلبياً بالمتغيرات العراقية شكلاً ومضموناً.

لذلك تفترض الرؤية التحليلية لتلك المسارات مع تقادم الزمن عليها: " أن مرحلة تفتيت الإقتصاد بدأت فعلاً، ومالم يتم تدارك فرص الاستعادة المحدودة على صعوبتها فلن تحتتم هذه المرحلة إلا بظلالها الاقليمية القاتمة على المنطقة وتنتهي إحصاءات التنمية الإقتصادية العراقية من وثائق المنطقة ومن توازناتها المختلفة ".

وفي خضم عملية التحولات الإقتصادية الممكنة والتحرر من مركزية الدولة وحرية الأسواق والأعمال تتطلب عملية تجاوز هذه المشكلة أسساً جدية من التخطيط الإقتصادي مع استراتيجية خاصة للتنمية هيكلةً وفلسفةً لإيقاف التدهور الحاصل في بنية الإقتصاد والتداعيات المترتبة على النمو الإقتصادي للمنطقة.

وهذه الدراسة تعالج خيارات الإقتصاد العراقي ومستقبل دوره الاقليمي والإقتصادي وهي في طور ما قبل التنمية الإقتصادية وما قبل النمو الحقيقي (اللاريعي) للأقتصاد، وتختص في مسار مناقشاتها بصور التغيرات الإقتصادية

واوضاعها بعد الاحتلال من قبيل التمهيد لمجالات الحد من معدلات التراجع فيه ولعلاقاته مع الإقتصادات المجاورة وذلك في المبحث الثاني القادم.

وفي المبحث الثالث استعراض الدور الاقليمي لدول الجوار العربية والاسلامية معه. وفي المبحث الرابع تسليط الضوء على العامل المشترك الاعلى بين الرؤى والاستراتيجيات المطروحة بجدية لأخراج الإقتصاد العراقي من مسار المصير المجهول لمستقبله وهو يمضي تحت سلطة المنظمات الدولية، دون الخوض في تفاصيل الرؤى المختلفة وابتعاداً عن ادارة التنمية مع الازمات التي أضحت صبغة ملاصقة للأقتصاد العراقي. وتمهد الخاتمة بتأشير الركائز الإقتصادية الاساسية للخروج من المثلث الحرج _ الجيوسيا اجتماعي _ لغرض استعادة العراق لدوره العربي والاقليمي اذا ما اريد له ذلك.

٢- التغيرات الحديثة في الإقتصاد العراقي وعلاقاته الأقليمية

يُلاحظ بوضوح إستمرارية الوضع الهش للاقتصاد العراقي وهو ينتقل من أزمة استهلاكية وتوزيعية إلى اخرى وتردي شبه كامل للخدمات الاساسية والسلعية العامة، تحت ضغوط القلق والاضطراب وظروف التجاذب الداخلية بقانون القوة لا قوة القانون، من أجل صياغة طابعه الجديد وهويته اللاحقة على أسس الرؤى السياسية والتنافسية اللاموضوعية في الهيمنة الفكرية والإقتصادية والاجتماعية لكل من مكوناته الأثنية. وطبيعي ان تكون لهذه الحالة تكاليفها الباهضة على المجتمع وآثارها الخطيرة على الفرد اقتصادياً واجتماعياً، ليس على مستقبله وانما على مستوى الفرد في المنطقة بصورة عامة.

وقد تتعمق الحاجة يوماً بعد يوم إلى الاحتكام للدراسة المتردية الهادئة لتاريخ الاحتدامات المماثلة، وفي مضمار المجتمع العراقي ذاته، لكي يرى الباحثون في حقب التأزم بين المصالح الإقتصادية المختلفة أهمية إقبال كافة أطراف الشراكات الإقتصادية بثروات المجتمع، وخاصة الرئيسيون المؤثرون منهم وتشجعهم على القبول بالشركات الحقيقة وليست الشكلية في إدارة المصالح

وتسييرها وبضمنها السياسات الإقتصادية والتنمية المستدامة، وبالدرجة التي قبلوا فيها الانعتاق من سلطة الدولة في الحياة الإقتصادية وفي تحرر الاسواق ثم الانفتاح التجاري والإقتصادي، وذلك باتجاه تحديث المجتمع وتنمية اقتصاده وليس باتجاه تخلفهما ،وإلا فجميع الثروات والجهود إلى هباء.

ويبدو ان هذا التشجع قد لايبدر من أي طرف مالم تكن هناك جدية في تحديد الأهداف المشروعة والمطامح الخاصة التي لا تتعدى حدود أطراف الشراكات الأخرى، وعندها فقط ستكون هناك بداية صحيحة وعمل متواصل في سبل التعاون والمكاسب لكل فئات المجتمع. وقد يفيد الواقع كذلك بأن هذا التشجع سوف لن يكون سهلاً على الدوام مع محدودية التخلي عن ثقافة المزايا وعن نظرية التعويض عما فات مقابل إحقاق واسع لعملية البذل والعمل بأتجاه البناء المادي والفكري والعملي لأفراد المجتمع.

لقد تغير كل شيء في التاريخ الإقتصادي الحديث للعراق وأطل على مرحلة التعددية والتنافسية وحرية الدخول والخروج من الاسواق وحرية التشغيل وخاصة تشغيل الموارد المادية والمالية ونشط الطلب الفعال مع زيادة القدرات الشرائية للناس مع تقويم الاسعار والاجور، وهناك مرحلة مهمة قادمة تتضمن رفع الدعم عن الميزانية الخاصة بأسعار الوقود والطاقة (المشتقات النفطية والغاز والكهرباء) وبرفع الدعم الغذائي (بطاقة المواد الغذائية بأسعار مدعومة). عند هذه المرحلة لابد من اطلاق القدرات والانتقال بالإقتصاد من ادارة الازمات إلى إدارة مناخ الاستثمار الذي يتطلب بيئة نظيفة وآمنة واقتصاد مستقر لتحريك أسس العمل والانتاج.

وحصيلة التغيرات التي شهدها الإقتصاد العراقي في السنوات الاخيرة تفيد بتزامن عمليتين متناقضتين مع بعضهما الاولى لا مركزية الإقتصاد والاعمال (ليس باستكمال الاصلاحات الإقتصادية وإنما بغياب دور الدولة في الحياة الإقتصادية بالكامل تقريباً) مع التحولات الإقتصادية المختلفة في البلدان المجاورة بدءً من الاردن وانتهاءً بسوريا مروراً بالمملكة السعودية والكويت وقبلهما تركيا وإيران. فأتسم الإقتصاد العراقي نتيجة لذلك وللأسباب السابقة بالتراجع والوقوف على حافة سكين والتأرجح بين أعلى معدلين للبطالة

وللتضخم، ومن ثم تردي علاقاته الإقتصادية بما لايفسح المجال للأندماج والتكامل في الأمد المنظور.

٢-١ تراجع الإقتصاد العراقي

تركت الحرب على العراق عام ١٩٩١ آثاراً سلبية على المنطقة بأسرها وعلى التجار والطلبة والخبراء والمستشاريون والعلماء وأرباب الاعمال وغيرهم من فقدان مكاسب العمل المشترك والتحويلات النقدية وفرص التجارة الخارجية، وعانت القطاعات الإقتصادية والخدماتية (كالمصارف وقطاعات النقل والتعليم والسياحة ...) ومعها العلاقات العلمية والتقنية من تراجع الإقتصاد العراقي وامتدت تلك الاثار إلى أبعد من دول الجوار مثل اليمن ومصر ولبنان وجمهوريات اسيا الوسطى والهند وافغانستان.

والأهم من هذا امتداد الآثار الناجمة عن العقوبات التجارية على العراق التأثير السلبي على التنمية المستدامة والتنمية البشرية محلياً واقليمياً. وساهمت إلى حد ما في خلق الركود الإقتصادي في المنطقة العربية.

وتناسبت الخسائر مع بلدان المنطقة ذات التعامل الإقتصادي الاكبر مع العراق[٣] وبشكل خاص الاردن وفلسطين، واصبح من البديهي قبول التحليلات المؤثرة للآثار المضاعفة عن التدهور البيئي في العراق على البيئات الإقتصادية المجاورة والاقليمية إلى التوازنات الدولية في المنطقة بعد حرب ٢٠٠٣.

وبذلك عزيت أهمية الجوار الأقليمي للعراق إلى صدارة الاحداث والمواقف المتعلقة بالملف العراقي وبات مستقبل العراق الأمني والسياسي وليس الإقتصادي فقط مرتبط عضوياً بجواره الاقليمي[٤] الذي تأثر منه كثيراً. واصبح العراق بحاجة كبيرة ومتزايدة إلى شقيقاته العربيات للحفاظ على وحدته اولاً، وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني فيه ثانياً، والعمل على اعادة اعماره وتأهيله اقتصادياً ثالثاً[٥]، بعد ما اخفقت سلطة الشراكات المتعاقبة فيه هذه المسؤليات.

وللبلدان العربية على وجه الخصوص مصلحة مباشرة في ذلك لان انهيار الوضع الإقتصادي العراقي لن يكون بلا آثار سلبية عليها ولن يكون أقل من آثار الحربين السابقتين وإنما تصل إلى حالة الحرب الاهلية وتداعياتها عليها وتلقيها الآثار المترتبة على اسس غير متوقعة على الدوام.

وهناك مليون عراقي مهاجر يعيش في سوريا ونحو ٨٠٠ الف في الاردن، ١٣٠ الف في مصر ومثل هؤلاء في بلدان اخرى حسب تقديرات منظمة العمل الدولية (٢٠٠٦)، وانتقلت رؤوس اموال عراقية بنحو ثلاثة مليارات دولار إلى عمّان وضعفي هذا المبلغ في سوريا واضافة إلى المصاريف الاوربية بحسابات مجهولة وقد تركزت الانشطة الرئيسية للأموال المهاجرة في المجالات غير الانتاجية وخاصة العقارية منها اكثر منها في المجالات الاستثمارية مما ساعد على تضخم الاسعار فيها اكثر من تشجيعها للنمو الإقتصادي، فضلاً عن انخفاض الاجور إثر زيادة العرض في سوق العمل اكبر بكثير من الطلب عليها.

٢-٢ العلاقات الإقتصادية

يفترض بالعلاقات الإقتصادية والتجارية الطبيعية بين بلدين ان تزدهر وتنمو وتعود بالتأثير الايجابي المتبادل مع معدلات التبادل التجاري والانكشاف الإقتصادي، ويتراجع النمو الكلي والقطاعي لكل منهما مع تراجع تلك المعدلات.

وهذه المعادلة يعمل شطرها الاول فقط مع العراق وتتضاعف الآثار السلبية اكثر من انكماش علاقاته الإقتصادية مع دول الجوار لأن نمو العلاقات يزداد تدريجياً بشكل طبيعي بحسب السياسات الإقتصادية المشتركة، إلا أن تردي تلك العلاقات وبشكل مفاجيء في كثير من الاحيان غالباً ما تكون اسبابه الاضطرابات السياسية وليس السياسات الإقتصادية.

وبسبب التكوين الاثني للمجتمع العراقي والموقع الجيوبولتيكي للعراق منذ منتصف القرن العشرين ولحد الوقت الحاضر فضلاً عن عوامل اخرى كلها ادت إلى ارتباط مستقبل العراق سياسياً وأمنياً واقتصادياً وبشكل حتمي ووثيق مع بلدان الجوار الجغرافي له. ولعله يضاف سبب آخر لذلك وهو عدم وجود

سياسات اقتصادية محلية كانت ام دولية يعوّل عليها في التسيير والادارة المستقلة بما يخلق الاستقرار الإقتصادي المطلوب، ولذلك عقدت اجتماعات عديدة لدول الجوار في مصر (شرم الشيخ) ودمشق والاردن (البحر الميت) ولبنان وتركيا وايران والسعودية والبحرين، وفي كل مرة تخرج الآراء متفقة على وجود تعقيدات متزايدة في الشأن العراقي وخاصة في الملف الامني. واصبح للجامعة العربية حضور أقوى في المشاركة بالأجتماعات لكي تعطي اللازمة العراقية بعداً عربياً في الشرق الاوسط وتؤكد مدى اتساع الانعكاسات عن تأزم دائرة المشكلة الامنية وامتداد آثارها إلى آسيا الوسطى شرقاً والى شمال افريقيا غرباً، وذلك من خلال تزايد الاهتمام المصري بالآثار التراكمية لهذه الازمة على مصير النظامين الاقليمي والعربي وحتى على السلم والأمن الدوليين.

وتنبهت تركيا وايران مبكراً للآثار الانتقالية للاوضاع العراقية على اقتصادها وانعكاساتها عليها، فقد دعا الرئيس التركي (سليمان ديميرل) إلى اجتماع ثلاثي ضم سوريا معمها لبحث مستقبل العراق السياسي منذ عام ١٩٩٢، وتضاعفت المخاوف التركية كثيراً من محاولات التغيير لجغرافية العراق بعد تغيير خارطة السياسة بعد الاحتلال الاميركي للعراق. وقد شاركت تركيا في معظم الاجتماعات المتكررة دورياً كل ستة اشهر على مستوى وزراء الخارجية، وكان التأكيد في كل مرة على الدول الثلاث والاتفاق كذلك على عدم تقسيم العراق او انفصال اجزاء منه ثم المحافظة على استقلالية العراق وسيادته ووحدة أراضيه.

سوريا رحبت بالتغيير في العراق لكنها أكدت على ضرورة انهاء الاحتلال وآثاره لانه جلب عدم الاستقرار ليس في العراق حسب وانما في المنطقة بأكملها، حيث ارتفعت مؤشرات تأجج العلاقات العربية–الاميركية والاقليمية–الاميركية بسبب ارتفاع مؤشرات الفوضى محلياً واقليمياً. وقد عمت آثارها الإقتصادية والاجتماعية وبخاصة سوق النفط والعلاقات المشتركة في المنطقة.

وقد سبق وان رفضت البلدان العربية اي تواجد عسكري لجيوش البلدان المجاورة للعراق فيه وآثرت تأخير ارسال قوات ضمن القوات المتعددة الجنسيات ريثما يتحدد برنامج لاستقلال العراق واقامة حكومة منتخبة في حال تغيير النظام في حينها[٦].

تكررت المواقف والاصداء على مستوى جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي وحتى الامم المتحدة تأكيداً للموقف الاقليمي الواضح من التغيير في المنطقة وانعكاساته على العلاقات المشتركة والمتعددة الابعاد فيما بين بلدان المنطقة من ناحية وفيما بينها و بين المنظات الدولية من ناحية اخرى. وهذا هو السبب في عدم مقدرة البلدان العربية على الاقدام على اي خطوة باتجاه التدخل الفعلي في اوضاع العراق او تبني اي تحرك على الارض للتعامل مع الاوضاع الامنية فيه ومع الحكومة القائمة طالما كان ذلك سيتم بوجود القوات الاميركية واهل العراق. فكانت الاشارات ترسل بخصوص عدم التدخل العسكري التركي او الايراني او حتى العربي مقابل التمسك بوحدة العراق وسيادته وتأسيس حكومة عراقية دستورية كاملة الشرعية؛ بحسب التصريحات مع الاسراع دون التسرع بإعادة التوازنات التي كانت موجودة والمحافظة على مصالح الجميع[٧].

وبذلك لايتبقى سوى احتمال آخر وبديل ممكن قد يمكن اتخاذه للخروج من الأزمة المعقدة وهو اعادة تسليم الملف الامني مثلاً رسمياً إلى الامم المتحدة لكي تتبنى تشكيل قوات دولية من جيوش غير البلدان المجاورة للعراق وغير المشاركة في الحرب عليه لتحل محل القوات الاميركية. أو قد يكون بإعادة الإدارية للسلطة الوطنية مع صيغة المقترح السابق او بدونه على أسس جديدة غير التي قامت وتطورت الأوضاع معها وفي ضوئها، حيث يمكن ان تجدي مليارات الدولارات نفعاً لاستعادة وحدة المجتمع العراقي ثم المضي بالتحولات الأخرى بعد ذلك.

وحيث ان الخيوط الأمنية بتفاعلاتها مع الاستقرار السياسي – الاقتصادي تبدو رهن تعاون البلدان الرئيسية المجاورة للعراق، تركيا وايران وسوريا فإنها بالمقابل متأثرة بشكل أو بآخر بأضطراباته او باندماجه مع الأسواق العالمية

فيخضم هذه المحن في المنطقة ومالم تتبلور صياغة أمنية جديدة تسهم فيها اسهاماً فاعلاً وصحيحاً.

وهناك مسألة مهمة أياً كانت صورة المقترحات التي قد تبرز علاجاً للأوضاع المضطربة بالعراق قبل البدء بإعادة اعماره وبناءه وهي الضرورة القصوى للإبتعاد بالسياسات الاقتصادية المترتبة داخلياً عن مهام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الاشراف على الاصلاحات السياسية والاقتصادية اللازمة وفي التشديد على وحدة المجتمع وتنميته، لأن كل التفاؤلات الممكنة في أي توسيع لجهود المسارات الحالية سوف يكون مشكوكاً فيها ان لم تكن فقد أثبتت عدم صحتها كما حصل مع السفير أشرف قاضي الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بدءً من زيارته للعراق في تموز ٢٠٠٤ وتقاريره اللاحقة.

وقد صحّت مراهنة الأخضر الأبراهيمي المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون مناطق الصراع وذلك في مشاركاته في اجتماعات وزراء خارجية الدول المجاورة للعراق في القاهرة وحول الدور الذي يمكن ان تلعبه دول الجوار العراقي وليس الأمم المتحدة من اجل مساعدة الشعب العراقي في تجاوزه لظروفه الصعبة[٨].

أما الأوربيون والآسيويون فقد كانوا يفضلون تدويل مثل هذه المبادرات الطرفية ولم يتم التوقع بأي تحرك منهم ازاء ازدياد الاضطرابات في العراق مالم تؤثر على مصالحهم الحيوية وخاصة النفطية منها. ولذا يمكن القول بأن التمكن الموعود لمجموعة البلدان العربية المحايدة عن تطورات الاحداث هي المسار الأفضل والبديل الأنجح لتخطي الأزمة التاريخية في العراق وعند ذاك يأتي الحديث مناسباً وبتفصيل أدق عن الدور البديل للجامعة العربية مع أهمية الأدوار التي يمكن ان تؤديها كل من تركيا وإيران وسوريا للمنطقة.

وقد لا تتعدد المخاوف من المطامع الخارجية بقدر تعددها من المخاطر الداخلية لمسار الأحداث الجارية حتى نهاية ٢٠٠٦ واستمرارها على ذلك في العام ٢٠٠٧، وبالتالي فأن مستقبل العراق وقوة اقتصاده المتأنية من وحدة

مـوارده واسـتخداماتها والتـي باتـت فـي دائـرة خـط الضـياع واسـتحكام حلقـات الاستئثار على حساب مصلحة المجتمع العليا التي باتت شعاراً لا إستشعاراً في خضم الإدارات المتعاقبة على الحكم.

٣- الدور الإقليمي لدول الجوار العربية

لعل بيان المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية او بمعنى أدق " جامعة البلدان العربية " والذي صدر عن الدورة الطارئة بتاريخ الرابع عشر من أيلول ١٩٩٦ كان أفضل تعبير عن الرؤية العربية المطلوبة في رصدها التطورات الداخلية والخارجية في الإقتصاد العراقي، منذ ذلك الوقت وحتى الآن، فقد أكد ذلك البيان على: " رفض تدخل دول الجوار وطلب بضرورة المحافظة على استقلالية العراق ووحدة اراضيه وسيادته الكاملة عليها وعدم تعريضها لأي خطر او تهديد بصرف النظر عن الموقف من النظام الحاكم في العراق ".

ولكن المواقف العربية المعبرة عن تلك الرؤية تكررت كثيراً وخاصة بعد وقوع الاحتلال. والتأمت اجتماعات دول الجوار العربية الدورية ومعها تركيا وايران في البحرين ومصر والاردن والسعودية وايران وتركيا ولبنان.. ولم يصدر تأكيد اقليمي او عربي يمثل ذلك البيان _ لهجةً وتحركاً _ في المحافظة على وحدة اقتصاد العراق ومجتمعه واستعادته لدوره الاقليمي كما في السابق، في ظل الظروف السياسية والمعادلات الاقليمية الجديدة.

لقد حصلت التغيرات وتبدلت الاستراتيجيات بأتجاه عدم التدخل كلياً بعدما أصبح العراق مسرحاً للأضطرابات والحسابات.. إلى ان خرج مؤتمر القمة العربية (في الخرطوم – آذار ٢٠٠٦) في احد مقرراته بأهمية العراق الموحد المستقل وحسم موضوع الوضع الداخلي بأتجاه عودة الاستقرار بالوقوف على الاسباب التي أفقدته إياه، وكان يتوقع التحرك وفق شيء ما إلا أنه لم يتخط حدود العنوان الذي حمله في احياء الاخوة والتضامن العربي في الهواء وليس على الارض.

وطالب البيان الصادر عن المؤتمر القومي العربي (الدورة السابعة عشر في الدار البيضاء في أيار / ٢٠٠٦).. طالب البلدان العربية بتحمل مسؤولياتها تجاه العراق واتجاه ما يهدد وحدته وعروبته. وحذر من التمادي

بتجاهل خطورة الموقف فيه وما ينجم عنه من تبعات على استقرار المنطقة[٩]. وحذر البيان من سياسات التنمية التي أسماها بالمشبوهة للمؤسسات الدولية تحت عناوين الاصلاح واعادة الهيكلة، ودعا إلى تعزيز التوجهات القومية للتنمية بالتركيز على تكامل الإقتصادات العربية وتحقيق انسيابية طبيعية للموارد الإقتصادية والبشرية وتوسيع السوق ووحدتها[١٠]. انتهى العام ٢٠٠٦ ولم تشهد المنطقة سوى التصريحات والتعابير عن القلق والمخاوف من الاخلال بمستقبل التوازنات القومية والأثنية في العراق بسبب التدخلات الخارجية فيه.

وتميز الموقف السياسي الدولي من قضية تفتيت الإقتصاد العراقي التي افترضتها الدراسة الحالية في المبحث الاول منها. بالتحفظ بعيداً عن جادة الصواب في السياسات الإقتصادية والعامة المرهونة بالاحتلال. واتخذ التحفظ الدولي طابعاً غير مسبوق الرّهان، وعلى صعيدين، الاول: في إدجاج معالجات الملف العراقي ضمن ملفات اخرى للأستراتيجية الاميركية وهي ما عرف بالشرق الاوسط الكبير او الجديد والشرق اوسطية، بدلا من تحمل المسؤولية عن انفتاح زيف الاسباب قام عليه الاحتلال والتغيير.. وما آلت اليه الاوضاع من تدمير للأقتصاد العراقي والفشل بإقامة نظام اقتصادي بديل وكل ذلك بدون تفويض دولي اساساً؛ والثاني: رهن المواقف الاميركية في العراق ومستجداتها وتطورات الاحداث فيه بما يدعم الحزب الحاكم الانتخابية وليس بمصلحة العراق نفسه او مستقبله في المنطقة.

بهذا الانعطاف التاريخي لتطورات الإقتصاد العالمي في الشرق الاوسط تركت الصورة المنتظرة لمستقبل اقتصاد العراق مرن نتيجة الحرب الداخلية الدائرة فيه وتصادم المصالح الجزئية ولما سوف تسفر عنه وبذلك فأن الخاسر الوحيد في جميع الأحوال وكالمعتاد هو المجتمع العراقي، بتحمل تكاليف استنزاف الثروات النفطية والسياسات الإقتصادية والعلاقات الأحادية الجانب في التعامل مع الأحداث فضلاً عن طابع الفساد الإداري والمالي الذي أوصل العراق إلى صدارة قائمة الفساد المالي العاملي وفي المراتب المتقدمة فيه.

مع هذه المسارات استحكمت أركان المثلث الحرج بالإقتصاد العراقي بعيداً عن الموازنات الطبيعية في مجالات الأمن والتعاقد الاجتماعي تحت سلطة الاحتلال، وأفضت به إلى اركان أكثر عصفاً بكيانه المستقبلي وهي تدهور حالة البنى التحتية والاساسية وتفكك أثني تصعب اعادة التئامه تحت حالة من الفراغ والغياب للنظام المسؤول عن صياغة السياسات الإقتصادية وتنفيذها.

وعندما اتجه العراقيون عام ٢٠٠٥ إلى الاقتراع لممارسة اول التجارب التحررية الجديدة كانوا يفترضون ان هناك تنمية واعدة في الانتظار وسفد مناسب للتعاقد الاجتماعي هو الافضل بما يكفل المحافظة على الارض وما بداخلها ومن يعمل عليها. وعندما وجدوا ما حصل من تهميش بعضهم لبعض وتبديد للثروات والتسابق في مواصلة الهدم لا إعادة البناء بدوافع أثنية[١١] حدت بهم إلى العزوف عن المشاركة التي كانت مقررة للأستغناء الشعبي لعام ٢٠٠٧ بصدد قضايا مصيرية مثل مدينة كركوك، وارتباط هذه المسألة وتطوراتها بمنظار اقليمي هو نظر تركيا اليها على انها تطورات خطيرة تمثل تهديداً لأمن العراق ووحدته اقليمياً وصعوبة ارجاع العراق إلى ما كان عليه في حال الاقدام على المضي بهذه التطورات.

وتقوم تركيا بدور مهم في فك ارتباط سوريا عن لبنان ومتواصلة في استخدام الدبلوماسية الدولية وسياسة الاقناع مع دمشق، وربما تعتقد تركيا بأن هذا الدور سوف يخولها المساهمة بتفتيح الاجواء العراقية بهدف استعادة العراق لمكانته الدولية التي انعكست سابقاً في ازدهار التجارة الدولية والسياحة في المنطقة ومسعى للجيرة الحسنة في التنمية المشتركة للمنطقة. وتركيا معروفة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية في ايران ويفترض بها كذلك في العراق، ولذلك تدعم الحل التوافقي للدبلوماسية الدولية ومبادرات الاتحاد الاوربي من مواصلة جهود ايران للحصول على التكنولوجيا النووية لأغراض الطاقة السلمية.

وقد تأثرت تركيا بخسارة اقتصادها لشريك تجاري مجاور ومهم بعد الحصار الإقتصادي على العراق وتراجع صادراته النفطية عبر منفذها، وتميز موقفها من الحرب على العراق بالأصرار على عدم السماح باستخدام القواعد العسكرية الاميركية على اراضيها للأنطلاق منها في مهاجمة العراق. وصمدت امام الضغوط الاميركية عندما هددتها بقطع المعونات الإقتصادية عن أنقرة ثم

لجأت إلى التلويح بتقديم مساعدات مالية تصل إلى ست وعشرين مليار دولار ومع ذلك استمر البرلمان والمسؤولية فيه ان تكون تركيا طرفاً في تلك الحرب[١٢].

والتزم الاتراك كعادتهم بالحيادية في التعامل مع الازمات الدولية الكبيرة وبقيت الجبهة الشمالية للعراق آمنة مع حرص الموقف التركي على الحفاظ على استقرار العراق والاستفادة من اقتصاده سوقاً متميزة للسلع والبضائع التركية وتطوير العلاقات الإقتصادية المشتركة وبعيداً عن التيارات الأثنية والدينية التي تؤثر على الاستقرار.

ورغم ذلك فقد بادرت تركيا بعد احتلال العراق إلى الاعتراف بمجلس الحكم المؤقت الذي اعلن في بغداد في ١٣ تموز ٢٠٠٣، رغم اعلان حالة التأهب على الحدود المشتركة من اجل حمايتها من التداعيات، وسعت إلى استغلال فرص الاستثمار المتاحة في العراق من خلال عملية اعادة الاعمار فيه والدخول في مناقشات للحصول على عقود لمواصلة التطور المشترك والنمو الإقتصادي للبلدين[١٣]. ولذا توخت تركيا عراقاً موحداً ومستقلاً واقتصاد ديمقراطي مستقل لأن استقراره يرسخ مجالات التعاون الكثيرة ويعود بالنفع على النمو المشترك. وهي بخلاف ايران التي لم تقدم ما يدعم القناعات الدولية بحرصها على الخصائص المذكورة للعراق.

أما سوريا التي رحبت بالتغيرات التي حصلت في العراق فهي تعرف ان العراق لايدعم سياسة العزلة الكاملة للأقتصاد السوري عن العالم وان العراق يبحث عن مجالات الترابط والتزام الطبيعة التي تمكنه من التقارب السياسي والإقتصادي منها، غير ان مجربات السياسات الاقتصدية الدولية في المنطقة تقوض ذلك التقارب لاسباب كثيرة من بينها الفشل الاميركي في العراق.

ومع ذلك فقد أصبح المجتمع العراقي يعاني من الحالة المماثلة للمجتمع الفلسطيني دون استطاعة احدهما تقديم موقف من معاناة الآخر، وان تقويض التماسك الداخلي يؤثر في اوضاع الآخر وفي اوضاع المنطقة بالكامل،

والشيء ذاته يقال مع تداعيات حالة الأمن في لبنان. والاردن بلد صغير الإقتصاد رغم تقاربه مع التوجهات الغربية في اسناد حالة الامن في العراق ويسعى إلى أبعد من ذلك في استقرار العراق وارجاعه إلى المجتمع الدولي محرراً وعلى اساس اقتصاد السوق لا اقتصاد الدولة بعد التأثر السلبي البالغ بما حصل من تغيرات في العراق على الإقتصاد الاردني رغم المساعدات الاميركية التعويضية له.

وهناك دور كبير بنظر كل من السعودية والكويت باتجاه تعزيز حالة الأمن والمساعدة في استقرار الاوضاع في العراق إلا انهما غير قادرين على فعل شيء بسبب التركيبة الشرق أوسطية التي أحلتها اميركا بالمنطقة بعد الحرب على العراق وخضوع السياسات الخارجية العراقية لتفضيل الاحتلال التركيز على الداخل اكثر من التركيز على الخارج الامر الذي جمد الكثير من المساعي الحيوية الممكنة وترك المعالجات الداخلية للأقتصاد العراقي لأصحاب الشأن فيه، وابقى على اشكالات اقتصادية قائمة قبل ديون العراق السابقة والتأرجح بين شطبها وبين اعتبارها قروضاً او دعماً سابقاً فضلاً عن انواعها واحجامها ومسائل اخرى غيرها...

٤- الرؤى والاستراتيجيات

تباينت الرؤى والاستراتيجيات المعبرة عن شكل النظام الإقتصادي البديل وفلسفته من اجل الخروج من دائرة الخلاف إلى دائرة الاختلاف. وتتفاعل التوجهات المتباينة محلياً واقليمياً ودولياً لرسو الإقتصاد العراقي دونما تقدم سوى إلا إلى المزيد من الاضطراب والتدهور الأمني والاجتماعي والإقتصادي.

داخياً لم تثمر جهود ذوي الشأن في سلوك الإقتصاد العراقي لطريق سالك ومنفتح، واقليمياً لم يظهر التحرك العربي او غير العربي الغائب مساندة فعلية في المساعدة على تلمس طريق النهوض، ودولياً كانت هناك القراءة الخاطئة لمعادلة العراق الجيوسيا اقتصادية التي كرست طابع التناقض وعدم اصابة ابحاث العمليات التخطيطية للمعالجة اللازمة.

الجميع يريد اعادة صياغة مستقبل العراق اقتصادياً واقليمياً ،ولكن غلبت المصالح الجزئية على المصالح الكلية محلياً واقليمياً ودولياً هي التي القت بظلالها على مجريات الاوضاع وتطوراتها. ومن المنطقي القول في هذا الصدد ان الافتراض الجدلي بغياب المصالح الجزئية الضيقة قادر على فسح المجال الوحيد لتخفيف التأزم الاجتماعي والسياسي وانحساره بالتدرج بشكل مباشر. وعندها يمكن للمجتمع العراقي الاقبال الحقيقي على مرحلة اعادة البناء الإقتصادي والمادي على اسس كفيلة بأستعادة العراق لدوره الاقليمي، والعكس بالعكس تماماً.

والمجتمع العراقي بطابعه الابداعي لا مجال بين أفراده وهم يعملون وينتجون على اساس فرص من العادلة والمساواة لإظهار الاختلافات الأثنية في حياتهم اليومية والتاريخ يشهد بذلك، وعندا تعقد الامال على الافاق الرحبة للتعايش والعم المشترك[١٤] اذا وفقط اذا صحت النوايا.

فهل تصح يوماً وتسجل سابقة تاريخية لأنقاذ اقتصاد العراق من خطر الضياع ! وقد يكون من قبيل المبالغة شمول فرص العدالة والمساواة غير التوزيع الديموغرافي والسكاني للثروة النفطية هو الكفيل بأنتقاء كل المستجدات السياسية بعد الاحتلال، ومن ثم استبعاد الاسس الجغرافية من توزيع الثروة لأفراد المجتمع وضمان ذلك على اساس الفرد الواحد. وما يدعم هذا التوجه بشكل مؤكد الابتعاد عن نظرية ان السلطة الحاكمة هي التي تمن على افراد المجتمع وتمنح الثروة وتوزع الدخول عليهم، والعمل مع تخفيف القيود الحزبية غير الطوعية والفخر بدلاً من ذلك ببناء الهياكل الارتكازية وبناء البنى التحتية للأقتصاد واعمار البيئة الاساسية للأستثمار والتنمية وتهيئة المناخ اللازم لذلك لضمان النهوض بأقتصاد العراقي وعندها يحق للبناة الفعليين ان يحظوا بمهمة الاعتماد على الذات وعلى الامكانات في اعمار الإقتصاد والمساهمة في نمو المنطقة.

ان أي استراتيجية للنهوض بالإقتصاد العراقي تتطلب افق زمني واسع خارج اطار ادارة الازمات وبعيد عن تناقضاتها مع اسس التنمية وشوطها وعن سياسات التنمية الخارجية المشوهة، لأن التنمية ببساطة هي عملية اجتماعية بالمقام الاول وطويلة الاجل تعنى بأطلاق حقيقي وداخلي للقدرات البشرية في سبيل توسيع خيارات الناس والتحرر من خطر الفقر وليس خطر الفقر المدقع حسب (الاول معيشة الفرد على اقل من دولارين باليوم والثاني على اقل من 1.09 دولار باليوم[١٥] حسب دراسات البنك الدولي وتقديرات فئاتها في بلدان العالم الثاني) والتخلص من قيود المستقبل الافضل وخاصة الازمات الامنية والاجتماسياسية الداخلية والتي ليس اقلها الاحتلال وسياساته.

ومع هذا فأفتراض النجاح في اعتماد تلك الاستراتيجية قبل شروطها مسألة غاية في الخطأ مالم يؤخذ في الحسبان السياق الاقليمي للتحولات العراقية لأن " الإقتصاد العراقي يرتبط على نطاق واسع بالإقتصادات الاقليمية من خلال التجارة والمصادر والاستثمار وحركة العمال. لدعم وانتعاش حركة البناء واعادة الاعمار، وان يكون لتلك الإقتصادات مصالح معقولة في ظهوره مجتمعاً واقتصاداً متطوراً وقادراً على البقاء"[١٦].

مع ملاحظة التشابكات الإقتصادية العراقية – العربية وبخاصة مع البلدان المجاورة باستثناء السعودية والكويت، خلال عقد التسعينات وما تلاها فأنها واسعة ومتنوعة، بدون النفط، ولذا يكون تطورها سلباً وإيجابا مع اتجاهات تلك العلاقات. ولذا فأن استمرار الاقتصاد العراقي على شاكلته سيعمل على انتقال الآثار الانكماشية فضلاً عن التوترات الإقليمية المتفاقمة والتداعيات التي تنجم عن اية تجاذبات تلي عدم السيطرة على الاوضاع والساحة الداخلية. فقد لوحظ خلال سنوات التسعينيات نمو عوائد النفط في بلدان الشرق الاوسط بمعدل ٢% في السنة، صاحبه انخفاض متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الاجمالي بنسبة ٥% بين طرفي تلك المدة، بسب الانفاق على التسليح وتراجع الانفاق الاستثماري العام وضياع الكثير من فرص التنمية القائمة على تقليص البطالة والفقر.

ولو لم تقع الحرب على العراق واستمر معدل النمو الإقتصادي لبلدان المنطقة على حاله ولم يتجاوز معدل ٣% المتواضعة فأن ارباح النمو المتراكمة

وبأسعار سنة ١٩٩٠ الثابتة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٢ قدرت بنحو ستمائة مليار دولار امريكي، وهذا يعني فقدان كل فرد في المنطقة مايعادل ٣٥٠٠ دولار، وإن استعادة مستويات الانتاج التي كانت سائدة عام ١٩٩٠ استغرق نحو خمس سنوات[١٧]، ومع غياب التقديرات حالياً عن آثار الحرب الأخيرة على العراق واحتلاله على المنطقة والتي لا زالت تداعياتها المتواصلة مع اربع سنوات كاملة من التفتيت الإقتصادي والمادي والاجتماعي في العراق، قد يمكن تصور حجم الكوارث المتعاقبة، والمدى المتبقي لإمكانية تحمل المزيد منها قبل الانهيار الفعلي لكل القطاعات الإقتصادية والخدماتية المتبقية لولا المفردات الأساسية المتبقية من البطاقة التموينية والموارد البترولية اللتان عملتا صمام أمان وحيد لعجلة الحياة الإقتصادية، أمكن تخمين حجم الضرر الذي لحق بالمنطقة التي تلقت عبئاً ثقيلاً وقاسياً على اقتصاداتها.

لقد تباطأ النمو الإقتصادي مع تسجيل الارقام القياسية بالبطالة التي وصلت اكثر من ٥٠% عام ٢٠٠٥ لولا تشغيل القطاع العام لمئات الآلاف من الايدي العاملة مما خفض المعدلات إلى اقل من ذلك ومعاودة معدل التضخم من جديد نهاية عام ٢٠٠٦ إلى ٧٠% عن بدايتها بسبب تنامي الانفاق الاستهلاكي العام والخاص وتسجيل حالة متفردة من التضخم الركودي stagflation بدافع الطلب الكلي غير المرن ازاء عرض استيرادي في غالبته. فالخسائر الاساسية لحقت بأقتصاد العراق بينما النمو في البلدان الاخرى إما ستجمد او سينحدر في ضوء الاسقاطات طويلة الاجل في الدخل الاجمالي الاقليمي، والمخاطر المستقبلية ستكون اعلى وتربو على مجرد التوازن[١٨] في ظل الاوضاع في العراق والاراضي الفلسطينية هذه الاوضاع والاتجاهات في حالة التحولات تملي ضرورة عدم الخوض في أي دور أقليمي ايجابي للعراق قبل اعادة النهوض بأقتصاده داخلياً وهذه المسألة رهن التطورات التي سبق ذكرها تحت الاحتلال وتأثيراتها على مجريات التفاعل والسياسات الإقتصادية الاقليمية والعربية على وجه الخصوص، وبالتالي فأن جذور الكارثة الإقتصادية

– الاجتماعية تقع خارج الحقل الإقتصادي تماماً[١٩] وان التجاذبات الداخلية هي التي تمس مصير المجتمع ولايمكن التعويل على اي دور للولايات المتحدة ولا استراتيجياتها الجديدة التي تتطلب مئات المليارات من الدولارات على نجاح غير مؤكد وغير منتظر.

وسواء اقتضت الضرورات الاميركية الداخلية مغادرة قواتها للعراق أم فرض الزمن ذلك فأن المجتمع العراقي مقبل على كارثة أكبر مع غياب الجبهة الإقتصادية والاجتماعية الداخلية، ولابد والحال من انفتاح المجتمع كلياً على بعضه إلى جانب اعادة النظر بالبنية الهيكلية للأدارات العامة في الدولة والاحتكام إلى التعريف الإقتصادي وليس الاجتماعي للقطاع العام وللدولة في كافة المجالات.

تأتي الاصلاحات السياسية والإقتصادية ودراسات علمية معمقة لسياسات التنمية الإقتصادية والبشرية ثم موضوعات الحكم الصالح وما إلى ذلك من تنمية القطاع الخاص ومحق الفساد وتأهيل البيئة والبنية الاساسية لمجتمع آمن. عند هذا التوجه أو بغيره يكون مستقبل الدور الإقليمي للعراق مرهوناً بأحد خيارين لا ثالث لهما في نهاية المطاف، وهي: إما.. أو، إما المضي على السكة الوعرة التي وضع عليها او الاحتكام إلى المصالح الإقتصادية المشتركة الموصلة إلى تعظيم المصلحة الكلية للأقتصاد العراقي.

ولا حاجة لمناقشة انشطار الانشطة الإقتصادية الداخلية واهميتها لأنها اضعاف للكل وان اعادة اندماجها يعني اندماج اجزاء اقتصادية وليس اندماج كيانات اقتصادية رغم تشظي الكيانات الاجتماعية، وان القاعدة السوسيولوجية ستكون هي المنطلق وليست القاعدة الإقتصادية القياسية، فضلاً عن حقبة هذه التطورات جاءت اثر حروب وعدم استقرار وليست اثر اتفاقات سلمية وسوق تقسم الخطوات اللاحقة بوجود بدايات بدون امكانية التنبؤ بالنهايات بسبب التداخل العميق في النسيج الاجتماعي المراد انفصال جوانب فيه. وقد جاءت المنحنيات البيانية لترسم أقسى معدلات الخسارة في الناتج الاجمالي وفي الدخل الاجمالي لأغنى منطقة في العالم اتساقاً مع اتجاهات مرسومة لها خارجياً عملت على هدم النظام الاقليمي تحت مسميات حماية النظام الاقليمي دونما

ادنى دور واضح او مهم لأقتصادات المنطقة في ذلك، وهنا تقع المسألة برمتها خارج اطار البحث والتحليل لهذه الدراسة.

٥- خاتمة

قبل الانتهاء إلى خاتمة الموضوع يشار إلى ان هذه الدراسة لم تغفل التحليلات الواسعة والمستفيضة على كافة الصعد التي اسهمت بها مراكز الدراسات والابحاث وبخاصة مركز دراسات الوحدة العربية واعمال ندواتها الموسعة ومركز الاهرام ومعهد السلام الاميركي والمنظمات العربية المتعددة، ولكن المدخل الحالي يركز على جوهر المشكلة السياسية من وجهة نظر تنموية في استخلاص الخيارات النهائية والاطول اجلاً في التعامل مع عالم بات صغيراً وفي زمن سريع. فأكتفت الدراسة بالأستشهاد ببعض النصوص والوقائع في تحليل مسار التحولات والاسباب الإقتصادية والمادية لتفسيرها اولاً وقبل كل شيء، وما سواها لم يكن –حسب الاعتقاد– اكثر من مايعرف بالباترونات التي بمقاسات خاصة لايمكنها تقديم متغيرات اخرى لمجريات الاحداث وتطوراتها اللاحقة في العراق والتكهن بمستقبله.

فإعادة بناء اقتصاد العراق ومن ثم تنميته والنهوض به لايمكن ان ترى النور بهذه التركيبة الاجتماعية الحالية وهو يرزح تحت السيطرة الاميركية، وبدون معالجة حقيقية مشتركة لعوامل أمنه واستقراره، ويقتضي جوهر المعالجة اعادة النظر بهيكلية الادارة العامة للدولة ولأسسها الجيوبوليتيكية، طالما ان حقيقة البناء والتنمية هي عمليات اجتماعية بالمقام الاول وسوسيولوجية اقتصادية حضارية بالمقام الثاني، لها قواعدها وشروطها الخاصة بها، إلا ان المطالب المبدئية للعمل بهذه الستراتيجية يمكن حصرها بما يأتي:

١– عدالة توزيع الثروة الوطنية النفطية على اساس الفرد الواحد والكثافات السكانية للمحافظات وليس على اساس البعد الجغرافي او الكتلي في الحكم. مع التطمينات اللازمة امام المجتمع سبيلاً لأمن يكون مدخل

الثروات الإقتصادية مقدمة لحل المشكلات غير الإقتصادية الاخرى القائمة في العراق.

٢- شفافية النظم والعمل في الاصلاحات السياسية والإقتصادية وجديتها وداخلية انبثاقها وليست مصدرة من المنظمات الدولية، أي ان تكون تابعة من الداخل وغير مسوقة من الخارج، مع اتسامها بالأستقلالية والوضوح.

٣- ان يضمن العراق تعاون جامعة الدول العربية في تقديم كافة القدرات التي تتيح وجود قوات عربية للسلام ومساعي مسبقة تضمن مشاركة جميع مكونات المجتمع للعمل بخطة سلام عربية في العراق.

٤- تعاون دول الطوق والجوار العراقي في القيام بمسؤولياتها بدعم عمليات الحفظ على وحدة اقتصاد العراق واستخدامات موارده وتماسك مجتمعه بما يعيد للعراق كيانه وتوازناته في المنطقة والمصالح المشتركة والاستفادة من مكاسب النمو الإقتصادي الاقليمي للمنطقة.

٥- تبني أسس الحكم الجيد في كل مستويات الادارات العامة وخاصة مايعرف بالتضمينية التي تضمن حق المشاركة لكل أفراد المجتمع، والمسائلة التي تضمن حق مساءلة كل من يتولى أمراً في البلاد فضلاً عن الاسس الاخرى التي تعمل بوصفها مقومات للحكم ولا مستدامة التنمية البشرية في المجتمع.

٦- تقديم ولاء الوطن في المؤولية التي تلتقي مع هدف صيانة ثروات البلد على أية ولاءات اخرى، وعدم اشراك الجهات الدولية في الاستثمار والانتاج والتصدير، والتخلص من كل الاتفاقيات طويلة الاجل والعقود والامتيازات التي منحت تحت الاحتلال لكونها انتهاكاً لحقوق الاجيال القادمة.

٧- إعادة النظر بجميع الاتفاقات الإقتصادية التي وقعت مع البنك الدولي وسدادها وخاصة قروض الاستشارات وبرامج الانماء التي تكبل الإقتصاد بالمديونين الخارجية وخدمة الدين المتجدد، والاعتماد على اعادة استقطاب الكفاءات العراقية والقدرات الفكرية والعلمية الموجودة في الخارج واستقدامها إلى الداخل مع نظرائها الموجودين.

٨- التركيز على توظيف كافة الخبرات العلمية والفنية والإقتصادية والمهنية وتسيير ملاكاتها في خدمة استثمار الموارد وإعادة الصناعات المحلية الخفيفة والمتوسطة والثقيلة استثماراً وتمويلاً.

٩- الإقرار بمصالح الجوار الاقتصادية وبدورها العضوي والروابط المشتركة وإقرار التكامل الإقتصادي العربي والاقليمي بدل السياسات الدولية في التخطيط والاستراتيجيات الإقتصادية على اسس من التعاون والاستفادة المتبادلة من فرص النمو والتحولات في العالم.

خلاصة القول من وجهة نظر تنموية سياسية اقتصادية اجتماعية انه يصعب النهوض بأقتصاد العراق وكذلك إعادة اعماره وتنميته ومن ثم استعادته لدوره الإقليمي بمعزل عن توفر الأمن والاستقرار الداخليين كشرط ضروري لذلك، ومن بين أهم المحاور المهمة التي ينبغي الأخذ بمعالجاتها: عدالة توزيع الثروة النفطية في العراق على أساس الفرد الواحد والكثافة السكانية، وليس على أساس محافظة الوفرة النفطية او الاقليم او غير ذلك، وهذه قد تكون بداية لحل مشكلات سياسية كثيرة.

كما أن التغييرات والاصلاحات التي يتطلبها اقتصاد قوي في العراق هو رهن بجدية الاصلاحات الداخلية، ثم مدى الزام العراق للجامعة العربية وللدول المجاورة بالتعاون معه فيها. ولابد من آلية حكم تتكفل بالقضاء على أخطر مشكلة اقتصادية فاشلة في البلاد، وهي الفساد بكل أشكاله الادارية والكالية وان يتكفل الحكم بالسياسات والبرامج الإقتصادية التي تكون معلنة وشفافة قبل إقرارها. بحيث تكون مدعمة من قبل ذوي الاختصاص في المجتمع المدني فضلاً عن المؤسسات الرسمية، ومن البرلمان الوطني وفق ركائز الحكم الجيد والتنمية المستدامة.

الهوامش والمراجع

١- هاني فارس، "الاثار السياسيةالاجتماعية للحرب ضد العراق في العراق وفي المنطقة العربية"، المستقبل العربي ، السنة ٢٦، العدد ٢٩٥ ايلول ٢٠٠٣، ص٣٥ . ,٤٥

٢- ثامر محمود العاني (دكتور)، واقع ومتطلبات النهوض بالاقتصاد العراقي، صوت العراق، مجلة الكترونية بتاريخ ١٣ تشرين الاول ٢٠٠٦ على الموقع:

www.sotaliraq.com/articles-iraq

٣- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، "آثار السلام والامن على التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا"، الورقة ١٦ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرك، ٢٩ آب /٤ ايلول ٢٠٠٢، نيويورك، ٢٠٠٢، ص٦.

٤- عدنان السيد حسن، ملف العراق اقليميا.. متى تدويله؟ صحيفة المستقبل، العدد ١٤٤٥، تشرين الثاني ٢٠٠٣، ص١٩.

٥- محمد عبد الجبار الشبوط، "رؤية عراقية–العراق عربيا" صحيفة الوطن الكويتية بتاريخ ٨ آب ,٢٠٠٦

٦- صحيفة المستقبل: مجلة الكترونية عن الشركة العربية المتحدة للصحافة، في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٤، ص١٩، على الموقع: www.ontactus@almustaqbal.com.lb

٧- المصدر نفسه.

8- نشرة عالم الامم المتحدة، بتاريخ ١٥ تموز ٢٠٠٤، على الموقع:

www.un.org/arabic/av/radio/news/2004

9- مجلة المستقبل العربي، ملف العدد،٣٢٨ السنة ٢٩، حزيران ٢٠٠٦، ص ٩٣.

١٠- المصدر نفسه، ص٩٨.

11- دانيال فينك "تركيا بين الغرب والشرق الاوسط"، على موقع واشنطن لسياسة الشرق الادنى، بتاريخ ٢٢ مايس ٢٠٠٦، ترجمة انور نجم محمود، نشرة متابعات اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، المجلد ٣، العدد ٨، تموز ٢٠٠٦، ص٦-٩.

١٢- علي محفوظ الخفاف، "دول الجوار الاقليمي بعد عام من التغيرات الجديدة: لمحات اساسية " نشرة متابعات اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، المجلد ٣، العدد ٢٨، تموز ٢٠٠٦، ص ١-٥.

١٣- نوفل قاسم علي الشهوان: اتجاهات تطور العلاقات التجارية العراقية . التركية، دار ا بن الاثير للطباعة والنشر، الموصل، ٢٠٠٦، ص ٨-١٨.

١٤- هشام ابراهيم "الواقع السياسي والطائفي في العراق وآفاق المستقبل، صوت العراق، بتاريخ ٧ تشرين الاول ٢٠٠٦،على الموقع: www.sotaliraq.com/articles-iraq

١٥- للتفصيل: نوفل قاسم علي الشهوان "هيكل الفقر والبطالة في العراق ٢٠٠٣-٢٠٠٦، دراسة لاحقة مقبولة للنشر، مجلة دراسات اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل

١٦- عاطف قبرصي وعلي قادري "اعادة بناء العراق: استراتيجيات التنمية في ظروف الازمات"، المستقبل العربي: السنة ٢٦، العدد ٢٩٥، ايلول ٢٠٠٣، ص ٤٧-٤٨.

17- عاطف قبرصي وعلي قادري، المصر نفسه.

١٨- المصدر نفسه.

١٩- للمزيد من التفصيل، ينظر مثلا: عبد الحليم المحجوب، مستقبل العراق: المتجددات والخيارات، مجلة سطر لمعرفة" قضية العدد"، مجلة الكترونية، بتاريخ السبت ١٤ تشرين الاول ٢٠٠٦، على الموقع:
www.arabbeat.com/i/2nd/o2oo.htm

المصادر

١- المستقبل، صحيفة الكترونية تصدر عن الشركة العربية المتحدة للصحافة، بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني، ٢٠٠٤، على الموقع:
www.ontactus@almustaqbal.com.lb

٢- ثامر محمود العاني (دكتور)، "واقع ومتطلبات النهوض بالإقتصاد العراقي"، صوت العراق (صحيفة الكترونية) بتاريخ تشرين الاول ٢٠٠٦ على الموقع:
www.Sotaliraq.com/articles-iraq

٣- دانيال فتيك، "تركيا بين الغرب والشرق الاوسط"، على موقع واشنطن لسياسات الشرق الادنى"، بتاريخ ٢٢ مايس ٢٠٠٦، ترجمة أنور نجم محمود، نشرة متابعات اقليمية، مركز الدراسات الاقليمة – جامعة الموصل، المجلد ٣، العدد ٨، تموز ٢٠٠٦.

٤- عاطف قبرصي وعلي قادري، "إعادة بناء العراق: استراتيجية التنمية في ظروف الأزمات"، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٦، العدد ٢٩٥، أيلول ٢٠٠٣.
عبد الحليم المجوب (دكتور)، "مستقبل العراق: المتجددات والخيارات"، مجلة سطر المعرفة (قضية العدد وهي مجلة الكترونية)، بتاريخ السبت ١٤ تشرين الول ٢٠٠٦ على الموقع:
www.Arabbeat.com/i/2nd/o2oo.htm

٥- عدنان السيد حسين، "ملف العراق أقليمياً– متى تدويله؟، صحيفة المستقبل، العدد ١٤٤٥، بتاريخ ٦ تشرين الثاني ٢٠٠٣.

٦- علي محفوظ الخفاف (دكتور)، " دول الجوار الاقليمي بعد عام من المتغيرات الجديدة لمحات سياسية"، نشرة متابعات اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية– جامعة الموصل، المجلد ٣، العدد ٨، تموز ٢٠٠٦.

٧- محمد عبد الجبار الشبوط، "رؤية عراقية.. العراق عربياً"، صحيفة الوطن، الكويت، بتاريخ ٨ آب ٢٠٠٦.

٨- نوفل قاسم علي الشهوان (دكتور)، اتجاهات تطور العلاقات التجارية العراقية التركية، دار بن الاثير للطباعة والنشر، الموصل، ٢٠٠٦.

٩- نوفل قاسم علي الشهوان، "هيكل الفقر والبطالة في العراق ٢٠٠٣-٢٠٠٦"، دراسة لاحقة مقبولة للنشر، مركز الدراسات الاقليمية-جامعة الموصل.

١٠-هاني فارس، "الآثار السياسية – الاجتماعية للحرب ضد العراق في العراق ضمن المنطقة العربية"، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٦، العدد ٢٩٥، أيلول ٢٠٠٣.

١١-هشام ابراهيم (دكتور)، "الواقع السياسي والطائفي في العراق وآفاق المستقبل"، صوت العراق (مجلة الكترونية)، بتاريخ تشرين الاول ٢٠٠٦، على الموقع اعلاه.

١٢-اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "آثار السلام والأمن على التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا" الورقة السادسة عشر من أعمال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوها نسبرك، ٢٩ آب – ٤ أيلول / ٢٠٠٢، نيويورك / ٢٠٠٢.

١٣-الأمم المتحدة، نشرة عالم الامم المتحدة، نيويورك، ١٥ تموز، ٢٠٠٤، على الموقع:
www.un.org/Arabic/av/radio/news/2004

١٤-بيان المؤتمر القومي العربي، (عن الدورة ١٧، الدار البيضاء، أيار ٢٠٠٦)، المستقبل العربي، العدد ٣٢٨، السنة ٢٩، حزيران، ٢٠٠٦.